PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Shorouq**
DATE:	**04-January-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**280,000**
TITLE :	**Debts owed to foreign petroleum companies rise to USD 3 billion**
PAGE:	**09**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Ahmed Ismail**

مستحقات شركات البترول الأجنبية ترتفع إلى ٣ مليارات دولار

كتب ـ أحمد إسماعيل:

ارتفعت مستحقات الشركات الأجنبية العاملة بقطاع البترول المصرى، لدى الهيئة العامة للبترول، لتصل إلى نحو ٣ مليارات دولار بنهاية ديسمبر الماضى، مقابل ٢,٧ مليار دولار بنهاية اكتوبر السابق له، وفقا لما قاله وزير البترول والثروة المعدنية، طارق الملا، فى تصريحات خاصة لـ«الشروق».

وكانت الهيئة العامة للبترول، قد سددت خلال أغسطس الماضى، نحو ٦٠٠ مليون دولار من مستحقات الشركاء الأجانب «بالجنيه المصرى»، لتنخفض إلى نحو ٢,٩ مليار دولار مقارنة بـ ٣,٥ مليار دولار خلال نهاية العام المالى الماضى، وفقا لتصريحات سابقة من الملا، مشيرا إلى أنه تم توزيع المستحقات بنسب مختلفة على جميع الشركات الأجنبية العاملة بقطاع البترول، مع اعتزام سداد دفعة أخرى من المستحقات، لتحفيزهم على ضخ المزيد من الاستثمارات فى مجال التنقيب والبحث والاستكشاف.

وقد أشار الملا، فى تصريحات صحفية سابقة، إلى أن الحكومة تعتزم توجيه جزء من القروض التى أعلنت رغبتها فى الحصول عليها من مؤسسات التمويل الدولية أخيرا، لسداد جزء جديد من مستحقات الشركاء الأجانب فى قطاع البترول بنهاية العام الحالى.

وأضاف الملا فى تصريحات لـ«الشروق»، أنه جار الاتفاق مع وزارة التعاون الدولى، بشأن المبلغ الذى سيخصص لسداد جُزء من مستحقات الشركاء الأجانب وموعد الحصول عليه.

وكانت سحر نصر، وزيرة التعاون الدولى، قد أعلنت أن الحكومة اتفقت خلال العام الماضى، على الحصول على تمويلات خارجية بقيمة ٤,٥ مليار دولار، منها ٣ مليارات من البنك الدولى، و١,٥ مليار دولار من الصندوق الأفريقى لمساندة برامج التنمية، وأشارت الوزيرة خلال تصريحات صحفية أمس، إلى أن مصر تسلمت نحو ١,٥ مليار دولار من القروض المتفق عليها خلال نهاية الأسبوع الماضى.

وتهدف وزارة البترول والثروة المعدنية، إلى خفض مستحقات شركات النفط الأجنبية لأقل من ٢,٥ مليار دولار بنهاية العام الحالى، على أن تنتهى من كامل المديونية بنهاية ٢٠١٦، وفقا لتصريحات سابقة لرئيس مجلس الوزراء الحالى شريف إسماعيل، ووزير البترول والثروة المعدنية السابق. وكانت مديونية الشركاء الأجانب قد وصلت بنهاية العام المالى الماضى، إلى ٣,٥ مليار دولار، مقابل ٣,٢ مليار دولار خلال الربع الثالث من نفس العام.

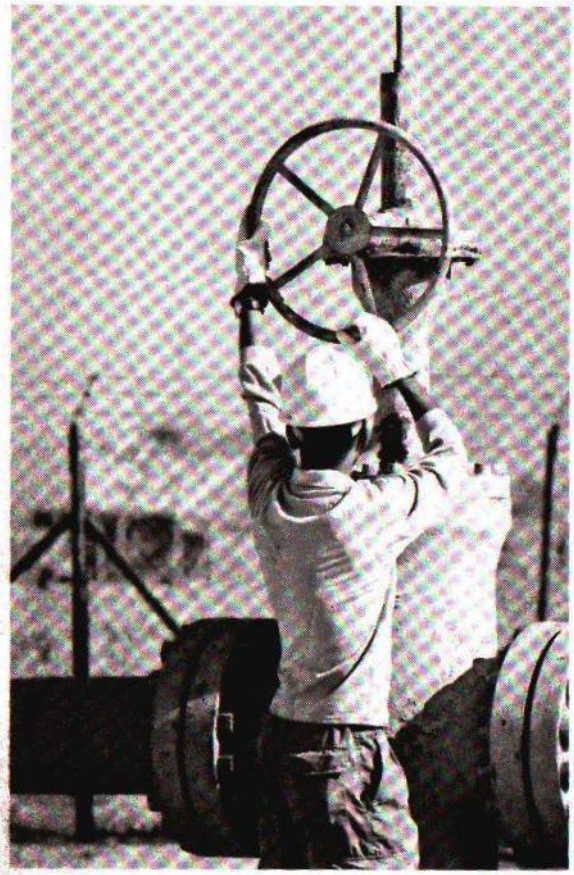

البترول تسعى لسداد جزء من مستحقات الشركاء لتحفيزهم